إشكالية السند في رواية تفسير معنى اللفظ في القرآن الكريم بين السلف وأهل اللغة.

أ.بودربالة فريد
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
جامعة وهران

مقدمة:

إن علم تفسير القرآن الكريم منذ نشأته الأولى تربى في أحضان السلف، واكتنف باهتمام أصحابه، كيف لا وهو متعلق بكلام رب البريّة ، فالقرآن العزيز أشرف العلوم , فكان الفهم لمعانيه أوفى الفهوم ,لأن شرف العلم بشرف المعلوم، ومن المعلوم أن تفسير السلف له أهمية كبرى، لأنه كان الأقرب من مشكاة التنزيل، وصفاء التأويل، بل بعض السلف من الصحابة رضي الله عنهم عايش مواطن التنزيل، وفهم أسرار التأويل، ولهذا الأمر اهتم علماء التفسير من بعدهم في نقل أخبارهم والاحتكام إلى تفسيرهم، قال الحافظ ابن حجر: " الذين اعتنوا بجمع التفسير المسند من طبقةِ الأئِمةِ ؛ أبو جعفر بن جريرٍ الطبريُّ، ويليه أبو بكرٍ محمد بنُ إبراهيمَ بنِ المنذرِ النيسابوريُّ، وأبو محمد بنُ أبي حاتمٍ محمدِ بنِ إدريسَ الرازيُّ، ومن طبقة شيوخهم عبدُ بنُ حميدِ بنِ نصرٍ الكشِّيُّ، فهذه التفاسير الأربعةُ قلَّ أن يشِذَّ عنها شيءٌ من التفسير المرفوعِ والموقوفِ على الصحابةِ والمقطوعِ عن التابعين.." [**العجاب في بيان الأسباب** ، ج1ص202] ومن الملاحظ أن هذه الأخبار المنقولة كثيرة جداً، فهل هي صحيحة النسبة لأصحابها أيضاً ؟.

إن إشكالية السند في إثبات معاني الألفاظ الواردة عند السلف يكمن في أن بعضها أو أكثرها، يعتريها الضعف من جهة السند، وكان فيما كنت اعتقد أن تحرير السند لابد أن يجرى على طريقة وقواعد أهل الحديث، مدام الحال أنه رواية والرواية تفتقر إلى السند في إثباتها، وثبوتها يتوقف على حال رجالها جرحا وتعديلاً، ثم بعد ذلك ينظر إلى حال المتن من جهة شذوذه أو لا، وإلى هذه اللحظة التي مضت فيما سبق، لم يكن ثم لي إشكال، واقصد بذلك من جهة التنظير لا من جهة التطبيق، وشاء الله أن يكون موضوع دراستي في رسالة الماجيستر:" آراء ابن عباس–رضي الله عنهما– من خلال تفسير الطبري–دراسة لغوية–" وفي هذه الرسالة لما بحث في التفسير اللغوي والذي أقصد به جانب تفسير اللفظ من جهة اللغة أو بما يسمى بتفسير اللفظ بما يطابق اللغة، والذي اهتم به فيما بعد أصحاب المعاجم اللغوية خاصة ، ظهرت لي أمورا بعد الدراسة التطبيقية والتي أرهقتني وأتعبتني كثيراً، وذلك **لسببين: الأول**: أني كنت أحبذ في دراسة أي موضوع طريقة الاستقراء، والذي أفضتني إلى استخراج تفسير ابن عباس–رضي الله عنهما– كاملا من تفسير الطبري، والذي تم بحمد الله وفضله.**والسبب الثاني**: هو ذاك المنهج الذي قطعته على نفسي في إثبات الرواية على طريقة المحدثين، ولا يخفى على مشتغل بالعلم أن هذا الأمر مما تُفنى فيه الأزمنة الكثيرة–ووقعت في "حَيْصَ بَيْصَ" وخاصة أنا أمام مذكرة تخرج فقط، لها زمن معدود، وجهد محدود، وحتى أخرج من هذا المأزق الذي وضعته لنفسي اخترت أَوفَقَ الأمرين، وأسهل الطريقين، بالجمع بين المنهجين، منهج الاستقراء ومنهج التّحري في الرواية وأنا على شك في أمري، وضعف في عزمي، وقلة في حيلتي، بحيث كيف يجمع بين الأمرين ونحن نعي معنى الاستقراء ومعنى تحري كل الروايات المستقرأة؛ إذاً عدنا إلى نقطة الصفر، وكَمُنَ فينا العجز حيث كيف نحمل مالا نطيقه من الأثقال التي تفوق وزننا –حقيقة ومجازا– ، إنّه لهو البلاء المبين، فكانت أعدل الطرق المعوج في نظري بعد التفكير العميق، هو التخلي عن أحد المنهجين، بعد ما كان لي كالولدين، والله أمرنا بالعدل بين الأولاد، والأزواج والأقوال، ولكن والحال حال اضطرار، فكان لزاما أن أضحي بأحدهما، وهذا ما لابد له من نظر آخر، فأي الولدين في ميزان النظر أنفع، وللمصلحة أوكد، وأعيد القول **في ميزان النظر**، واعلم أن الله يقول جل وعلى في شأن قسمة التركة: ﴿آبَآؤُكُمْ وَأَبناؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيما حَكِيماً﴾[النساء:11]

فكان من نظري التخلي عن منهج الاستقراء للعجالة التي أحاطت به، والتمسك بالمنهج الأصيل والحبل المتين، فدخلت معترك البحث، أجُول وأَصُول في تفسير ابن عباس–رضي الله عنهما– فيما كنت استقرأته من الطبري حاملاً منهج السيف البتار لأحق الحق وأبطل الباطل، غير ناسيا أن في خطة بحثي، مقابلة ما أجده صحيح السند من التفسير اللغوي لابن عباس ومقابلته بالتفسير اللغوي عند أهل اللغة، لكن الورطة التي أحسست بها أن سيفي البتار، أصبح كالمنجل حينما دخلت حديقة عامرة بالشواهد العطرة، من كلام أحد العرب، وأحد أعلم الصحابة بالتأويل بلا منازع وهو ابن عباس–رضي الله عنهما– فانبهرت بتلك الشواهد العربية، إلاّ أنني دخلت الحديقة كالبستاني أزيل العوالق، فنظرت بما سطرته من منهج التّحري، فالشواهد أزهار، وعطرها ورائحتها تفوح من كلام العرب، لكن لما تفحصت وسبرت عيدانها وسيقانها، وجدت أكثرها تحمل عللاً، فسللت سيفي ومنجلي عليها، وأنا غير راض عن نفسي، لأني اعلم أن تلك السيقان المعلَّلة، تعلوها حُلّل محلَّلة، بعَبَقِ طَلعِها ونَوادِر زَهْرِها، وما نجى منها إلاّ ما نجى، وفي المقابل رحت أبحث عن حديقة أهل اللغة، حتى أعقد مقارنتي، فإذا بيَ لم أجد الحديقة أصلا، وإنما هو مجرد دكان يعرض أزهاراً منثورة مبتورة العيدان، بل الكثير مما هو معروض على أنه من أصيل وجيِّد الأزهار، كنت مما طرحته سابقا في حديقة ابن عباس–رضي الله عنهما– زاعماً حيناً أنني أحق الحق وأبطل الباطل، و زاعماً حيناً آخر أنني أزيل العوالق عن تلك الأزهار، مما لم يثبت في أصولها رواية صحيحة، هذا فيما كنت أزعم، إلاّ أنني علمت أنها قِسْمَةٌ ضِيزَى، ولا أكاد أخفي القارئ إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ ، كيف أسللت سيف التّحري؟ ومنهج التوخي في تفسير ابن عباس–رضي الله عنهما– ما لم أتوخاه وأتحراه في تفسير أهل اللغة، وهنا انكشف البون، وبان عوار رؤيتي، وانسداد طريقتي، وتناقض فحصتي، وكنت أحسب أني على شيء، فإذا ببضاعة مزجاة، وعلى حد قول الشاعر:

ووالله ما أدري بأيَّةِ حِيلَةٍ ... وأيِّ مَرَامٍ أو خِطارٍ أُخاطِرُ.

نعم قد أطلت في هذه المقدمة الأدبية، لكن هذه قصتي أحكيها بمشاعري، وحان العرض العلمي بعد قليل لهذه المسألة البالغة الخطورة، ولا أدعي الفصل فيها ولكن اهتديت إلى فحصة جديدة، وطريقة بديعة، وهذا كان بعد توكيلي تدريس مادة التفسير اللغوي، في الجانب التنظيري والجانب التطبيقي، وكان لهذا الجانب الأخير الأثر البالغ مع طلبتي في فهم أمور كثيرة. مع ما مر من تلك المشاعر التي عايشتها، والأفكار التي اشتجرت أغصانها، والمناهج التي اختلطت شعبها، رحت كما لا أخفي أخفيها عن طلبتي، وجعلتها من مكتوم صنعتي، ومن أسرار مشكلتي، حتّى لا أدخلهم في مسالك لم أحسن بعد طريقها، ولم تتضح بعد معالمها، وحتى أيضا لا يتيهون في الْغَيِّ، وأحمل من أوزارهم شيئاً، هذه هي الحقيقة فقط ؛ لكن ألهمت شيئا آخر، وهو مادمت أني سرت في طريق بانت لي معالمها، وانكشفت لي مزالقها، إذاً فلما لا أجرب الطريق الثاني أنا وطلبتي–وهم على غير علم بما أخططه– وأدخل أنا وهم إلى الحديقة، ولكن هذه المرة كان التجوال أوسع ، والمسير أمتع، لأننا لم نقتطف الأزهار الزاهر، من حديقة واحدة، كما فعلته فيما سبق من جولتي، وإنما دخلنا حدائق السلف (الصحابة–رضي الله عنهم– والتابعين وأتباعهم) مشيراً إلى جمال تلك الحدائق، ليشتموا مَطالع طَلعِها، وريحان روائحها، دون الإشارة إلى سيقانها وعوالقها، ليعقدوا مقارنة، والحال حال مقارنة السلف مع أهل اللغة، أي الأزهار أنفس، وأي الحدائق أثمن... وسرت على هذا المنهج في كتاب الله في تفسير أواخر أجزاء القرآن عاقدا مقارنةً، معتقدا مقاربةً، باحثا مفارقةً...فما لبث والحال كذلك حتى انكشفت لي معالم، وحزت على مغانم، بعدما كنت في ظلام دامس، وفي حيرة بوجه عابس، وبعد هذا كله لبست لباس الجرأة، واتخذت طعم الحُجَّة سترة، وعقدت العزم بأن أكون حارساً لتلك الحدائق، غير عابث من عائب، ولا سامع لشاتم، وآليت على نفسي ألا أخون العهد، ولا أن أبطل العَقد، حتى أواسي في أعناق السلف العِقد، وأزيل الزيف، وأطرح العيب... ممن أهان أو استهان في صحة الجواهر من كلام السوابق، وحسبك علما ومفارقةً، أن تلك الحدائق لسلف مملوكة، وعقود الملكية معلومة مكتوبة، وهم بأيد

ألسنتهم يُزهرون ويَزدهرون، يَبيعون ويَدخرون، بخلاف الشأن عند أهل اللغة، فما هم للحدائق مالكون ولا للعقود مثبتون، وإنما هم تجار حاذقون، و سماسرة مسيَّرون، ثم بعد !، لولا ميراث السلف ما سُمِع بالخلف.

صحيح قد يقول القائل، قد أطلت التعبير، وأكثرت التشفير، فأين البرهان والدليل؟ فأقول: مستعيناً أولا وآخر ، وحسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة، ، إلاّ بعونه وتوفيقه فهو السميع العليم، سأحاول تشفير ما شفَّرته، وتفصيل ما أبهمته، وتبين ما أجملته، وتصوير ما تصَّورته، مع إقامة الحجج، وإزالة اللجج ، لكن قبل كل هذا لابد من تصور المسألة، وكما قيل الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، وقال عزّ وجلّ: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الزمر: 28]، وقال عزّ وجلّ: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: 4]، وقال عزّ وجلّ: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: 195]. وصف الله عز وجل كتابه بأنه قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ وكذا بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، حتى تعقل معانيه، وتفهم مبانيه، ومن هنا كانت للعربية مكانة وشرف حيث بها يفهم كلام الله، لكن هذا القرآن نزل على قوم عرب، ورسول عربي: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾فهم يفهمون القرآن غالبا من جهة اللغة، ولم يثبت من أحدهم إنكار عربية القرآن، لا من جهة الألفاظ و لا من جهة الخطاب، مع قوة الألفاظ التي نزلت في العهد المكي، لكن كلما بعد العهد عن مصباح التنزيل، وأرض التعبير، احتاج الناس إلى التفسير، ومن تم نشأ أول نشيءٍ، في علم التأويل، وأصبحوا فيما بعد يعرفون بأهل التفسير والتأويل، وكان هذا العلم خير قرونه القرون الثلاثة، وفيها ورد الفضل من جهة النّص، فكان الصحابة رضي الله عنهم هم ذروة سنامه، وقاعدة أساسه، وحذا حذوهم التابعون وأتباعهم، وشاء الله أن يكتب القبول لأقوالهم، وتنقل عبر أجيالهم، هذا تصورنا فما بعد، ولا أخفي القارئ أن مسألة التصور مهمة جداً، وسندندن حولها كثيراً، لأن بها يزال كثير من اللّبس، وذلك أولا بتحرير مصطلح التفسير، والذي يدور في أصلِ مادَّتِه اللُّغوية على بيانِ شيءٍ وإيضاحِه [1] وفي أصح أقوال أهل الاصطلاح من علماء التفسير هو: بيان معاني القرآن الكريم،[2] ومن كلمة البيان تبدأ الإشكالية، لأنه لفظ مجمل يحتاج إلى بيان؛ بيانُ ماذا وما هو قدر البيان؟ وستلاحظ أن عدم تصور هذا الأمر بدايةً، أدى إلى خلافات وتباينات في مناهج أهل التفسير، ومن أبرزها هل النبي- صلى الله عليه وسلم- بيّن معاني القرآن الكريم أم لا؟، سيقول البعض، الدليل واضح بقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل44]. أقول سأناقش هذه المسألة بمنظور آخر، دون ذكر الآراء والخلاف في فهم الآية، فالمقام لا يقتضي هذا، وابتدأت بهذه المسألة لأوضح بها إشكالية الإشكال في قضية التصور، وقضية أخرى لا تقل أهمية عن الأولى وهي الاعتبارات، وهاتين القضيتين من أهم الأصول في رفع الخلاف الغير المعتبر بين العلماء ، وسأطبق هذا التنظير في الآية الكريمة. أولا نبدأ بوجه اتفاق المخالفين، وهو أن الذكر هو: القرآن الكريم ،ثم اختلفوا في كنه المبيَّن، **فالفريق الأول:** فهم من الآية، بيانُ القرآن نفسه إي ألفاظه، بمعنى إخراجها وتلاوتها لنّاس، **والفريق الثاني:** عمّم دائرة البيان في الألفاظ والمعاني، وهنا محور البحث، ما المراد ببيّان المعاني، هل المراد بيان معاني ألفاظ القرآن لفظة لفظة وجملة جملة، وهذا مما لا يقوله أحد، وحتى لا أدخل في سفسطة أهل الجدل أقول مستبيناً على ما أقوله لو أن النبيَّ- -صلى الله عليه وسلم- فسّر القرآن كاملا لوصل إلينا كاملاً ولا ما احتجنا لعلم التفسير أصلاً . إذاً ما هو القدر الذي بيّنه وفسّره النبيَّ -صلى الله عليه وسلم-؟ نقول: فسّر النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- ما احتاج إلى بيان أو ما أشكل فهمه وبيانه، وهذا بشرط المذكور سابقاً أن التفسير هو بيان المعاني وأزيد وضوحا بيان المعاني **لا بيان الأحكام**، لأن الأحكام بيَّنها النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- جميعاً سواء كانت في القرآن أو في السُنَّة ولم يقبض الله عز وجل نبيَّه-صلى الله عليه وسلم- حتى أتم عليه الشريعة قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [المائدة: 3] وهنا وقع الخلط في التصور في هذه المسألة فمن نفى أنَّ النبيَّ-صلى الله عليه وسلم- فسّر القرآن كاملاً قصد الألفاظ جميعاً، هذا باعتبار، ومن أثبت أنَّ النبيَّ-صلى الله عليه وسلم- فسّر القرآن كاملاً قصد

أحكام القرآن وتبليغ الرسالة بالمفهوم العام، وهذا باعتبار، وكلى الأمرين صحيح، ومن قال فسّر ما أشكل وترك ما فهم من لغة العرب فصحيح أيضاً، فنلاحظ أن المسألة تعود إلى التصور والاعتبار، وأشير إلى مسألة أخرى مهمة متعلقة بالتصور وهي لماذا النبيَّ–صلى الله عليه وسلم– لم يفسّر معاني ألفاظ القرآن الكريم ثم نجدها مفسرة في كتب التفسير فيما بعد؟ نقول مسألة التفسير نسبيّة من جهتين **من جهة تقريب المعاني ومن جهة فهم المعاني**، وهذا الأمر غير وارد في عهده –صلى الله عليه وسلم–وذلك أننا لا نجد أحد من المشركين مثلاً نقد القرآن من جهة اللغة أي لم يقولوا لنبيِّ –صلى الله عليه وسلم– يا محمد لم نفهم معنى ﴿عُتُلٍّ﴾ وما معنى ﴿زَنِيمٍ ﴾ وما معنى ﴿عَلَى حَرْدٍ﴾ ...وما إلى ذلك من الألفاظ التي أصبحت تعرف فيما بعد بغريب القرآن، هذا بالنسبة لنا ، وكما هو الحال أيضا في شأن النحو هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو تصدى النبيّ–صلى الله عليه وسلم– لبيان الألفاظ من جهة اللغة لوقعنا في إشكال لا نستطيع الخروج منه، وهو **أولا**: أن هذه اللغة وهذه الألفاظ غير قادرة على بيان مراد الله، وبما أن المخاطب هو سبحانه وتعالى فهو اتهام لله–تعالى علوا عن هذا– وقد وصف كتابه في ما آية بأنه مبين ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ [يوسف: 1]؛ **وثانياً**: لو فسَّر النبيّ–صلى الله عليه وسلم–هذه الألفاظ لكان لتفسيره شأن على القرآن ومزيّة؛ **وثالثا**: لو فسّر النبيّ–صلى الله عليه وسلم–هذه الألفاظ بألفاظ متقاربة أو مترادفة على ما تجوزنا فيه مجازاً، لأخرجها صلى الله عليه وسلم– عن مراد الله حقيقةً، ومعلوم أن العلماء تكلموا في هذه المسألة في جانب –إعجاز اللفظي– حيث قال ابن عطية في هذا المعنى : «...كتاب الله لو نزعت منه لفظة ثم أدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد ونحن تبين لنا البراعة في أكثره ويخفى علينا وجهها في مواضع لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق وجودة القريحة وميز الكلام».[3] ولهذا نفى بعض العلماء الترادف في القرآن الكريم وهم على حق باعتبار أنه لا يمكن تعبير عن تمام اللفظ بلفظ يرادفه في تمام معناه بل هناك ثمة فرق وهذا ما قرره أبو الهلال العسكري في كتابه الفروق و ولعل الرمَّاني (384) [4] وعى هذا الفرق فسمى كتابه " **الألفاظ المترادفة متقاربة المعنى**"[5] ، فقيَّد الترادف بأنه متقارب المعنى في بعض أو مُعظم أجزاءه، ومهما يكن من إثبات الترادف في اللغة، فإثباته في القرآن أصعب، قال ابن تيمية : « فَإِنَّ التَّرَادُفَ فِي اللُّغَةِ قَلِيلٌ وَأَمَّا فِي أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ فَإِمَّا نَادِرٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ وَقَلَّ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ **يُؤَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاهُ ؛ بَلْ يَكُونُ فِيهِ تَقْرِيبٌ لِمَعْنَاهُ وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ إعْجَازِ الْقُرْآنِ**».[6]

إذا سيقول القائل فما قيمة التفاسير المجودة الآن على اختلاف مشاربها ثم كيف تفسر تفسير ابن عباس–رضي الله عنهما– للألفاظ، قلنا لما جهل بعض الناس هذه الألفاظ أو حقيقة هذه الألفاظ احتجنا لتقريب تلك المعاني بألفاظ أخرى، كما احتاج الناس لقواعد النحو لما فسد لسان العرب، فالأمر برمته في التفسير مبنى على النسبية لذا نرى العلماء ما زال يكتبون في التفسير ولكل عصر مقتضياته في التعبير والأمر في التقريب في نظري قد فُصل فيه الأمر في طبقات السلف الأولى، وكل من جاء بعدهم سواء من أهل التفسير أو من أهل اللغة لا يخرجون عمَّا سطروه من تلك المعاني، ومن تم نلاحظ أهمية التفسير عند السلف حتى في جانبه اللغوي، لأنهم عرب بسليقة، ثم هم أعلم الناس بما أنزل وفيما أنزل؛ ولهذا السبب كان بعض أهل الورع من أهل اللغة يتحرج عن الجواب في تفسير ألفاظ القرآن كما هو الشأن بنسبة للأصمعي. ولهذا الأمر نجد كبار علماء التفسير أمثال عبد الرَّزَّاقِ بنِ همَّامٍ الصَّنعانيِّ (ت:210)، وعبد بن حميد الكشِّي (ت:249) ، وعبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي حاتمٍ (ت:327) ، ومحمدِ بنِ جريرٍ الطَّبريِّ (ت:310) وغيرِهم.اهتموا بنقل أقوال السلف وكانوا يعلمون بمكانتها، بخلاف كثير ممّن لم يهتم بهذه الطبقة؛ جهل معاني القرآن وأشكل عليه في بعض ألفاظها وأساليبها، فكان الرجوع إليهم ضروري، وكل من راح يفسر القرآن الكريم بلغة العرب مجردة إلاّ ووقع في مزالق كما هو الشأن لأبي عبيدة في مجاز القرآن.

ومن هنا نرجع إلى موضوعنا وهو أن الأصل في التفسير هو التفسير اللغوي مع مراعاة قواعده المعلومة في بابها :كمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ وكل ما له أثر في فهم المعنى المراد، وسأضرب مثالا في هذا الأمر وقع في عهد الصحابة –رضي الله عنهم– فعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ عُرْوَةُ سَأَلْتُ عَائِشَةَ – رضي الله عنها – فَقُلْتُ لَهَا أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ

مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) فَوَ اللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لاَ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . قَالَتْ بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي إِنَّ هَذِهِ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوَّلْتَهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ **أَنْ لاَ يَتَطَوَّفَ بِهِمَا** ، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الأَنْصَارِ ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسْلِمُوا يُهِلُّونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ ، فَكَانَ مَنْ أَهَلَّ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – عَنْ ذَلِكَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) الآيَةَ . قَالَتْ عَائِشَةُ – رضي الله عنها – وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا ، **فَلَيْسَ لأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا** ».[7] فنلاحظ في هذا المثال أهمية معرفة ملابسات التنزيل بحيث مجرد التفسير اللغوي وحده لا يفي بالغرض، وهذا الأمر جاري في الألفاظ وفي الأساليب قالَ الشَّاطبيُّ (ت:790): «لا بُدَّ في فَهْمِ الشَّريعةِ من إتباع معهودِ الأمِّيِّينَ، وهم العربُ الذين نزلَ القرآنُ بلسانِهم، فإنْ كانَ للعربِ في لسانِهم عُرْفٌ مُستمِرٌّ فلا يَصِحُّ العدولُ عنه في فَهْمِ الشَّريعةِ، وإنْ لم يكنْ ثَمَّ عُرْفٌ، فلا يَصِحُّ أنْ يُجْرَى في فَهْمِهَا على ما لا تعرفُه، وهذا جَارٍ في المعاني والألفاظِ والأساليبِ».[8] ومن ثم فالحركة الشعوبية لم تفهم مراد الله عز وجل في خطاباته فراحت تنتقد القرآن من هذه الجهة، وكان ممن رد على هذه الحركة ابن قتيبة (ت:276) في مشكل تأويل القرآن والقارئ لهذا الكتاب يلاحظ كيف أن ابن قتيبة فند تلك المزاعم بالرجوع إلى كلام العرب شعره ونثره، وفي هذا الصدد يقول ابن قتيبة (ت:276): «القرآنُ نزلَ بألفاظِ العربِ ومعانيها، ومذاهبِها في الإيجازِ والاختصارِ، والإطالةِ والتوكيدِ، والإشارةِ إلى الشَّيءِ، وإغماضِ بعضِ المعاني حتى لا يظهرَ عليه إلا اللَّقِنُ، وإظهارِ بعضِها، وضربِ الأمثالِ لما خَفِيَ». [9] ثم في المقابل نرى أن الخطأ في التفسير قد يقع بسبب اللغة، من جهتين؛ من جهة: الجهل باللغة وعدم معرفة دلالاتها؛ ومن جهة: الخطأ في استغلال اللغة استغلالا صحيحا في معرفة مراد الله عز وجل، أي أن دلالة اللفظ من جهة اللغة صحيح، لكن حمل تلك الدلالة على اللفظ القرآن خاطئ.

فمن الأول: من جهة: الجهل باللغة وعدم معرفة دلالاتها: ما حَكَاه أبو حاتم السِّجِسْتَانِيُّ (ت: 255) ، عن الأخفشِ النحويِّ البصريِّ (ت:215) أنه فسَّرَ قولَه تعالى: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنبياء: 87] من القُدْرَةِ. قال الأزهري (ت:370): «قال [أي: أبو حاتم]: ولم يدرِ الأخفشُ ما معنى نَقْدِرْ، وذهبَ إلى موضعِ القُدْرَةِ، إلى معنى: فَظَنَّ أنْ يَفُوتَنَا .ولم يعلمْ كلامَ العربِ، حتى قال: إنَّ بعضَ المفسرين قال: أرادَ الاستفهامِ: أفظنَّ أنْ لنْ نقدرَ عليه.ولو عَلِمَ أنَّ معنى نَقْدِر: نُضَيِّقْ، لم يَخْبِطْ هذا الخَبْطَ. ولم يكنْ عالماً بكلامِ العربِ، وكانَ عالماً بقياسِ النَّحْوِ». ثم قال الأزهري (ت:370): «... والمعنى: ما قَدَّرَهُ اللهُ عليه من التَّضيِيْقِ في بطنِ الحوتِ، ويكونُ المعنى: ما قَدَّرَهُ اللهُ عليه من التضييق؛ كأنه قال: ظنَّ أن لن نُضَيِّقَ عليه، وكل ذلك شائعٌ في لغةِ العربِ، واللهُ أعلمُ بما أرادَ. فأمَّا أنْ يكونَ قولُه: {أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ} في القُدْرَةِ فلا يجوزُ؛ لأنَّ منْ ظَنَّ هذا كَفَرَ، والظَنُّ: شَكٌّ، والشَّكُّ في قُدْرَةِ اللهِ كُفْرٌ، وقد عَصَمَ اللهُ أنبياءه عن مثلِ ما ذهب إليه هذا المتأوِّلُ. ولا يتأولُه إلا الجاهلُ بكلام العرب ولغاتها».[10]

ومن الثاني: بسبب عدم استغلال اللغة استغلالا صحيحا: ما فسر به أبو عبيدة(210) قوله : عز وجل ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾[يوسف: 49]؛ قال: " أي به ينجون وهو من العصر وهي العصرة أيضاً وهي المنجاة، قال: ولقَدْ كَانَ عُصْرَةَ المَنْجُودِ. [11] ؛ أي المقهور المغلوب

وقال لبيد: فبات وأَسرَى القومُ آخرَ ليلهم وما كان وقّافاً بغير معُصَّرٍ". [12]

نجد في هذا المثال أن كلام أبا عبيدة من حيث اللغة مقبول وصحيح ، لأن العصر تؤدي ثلاثة معاني:**الأول:** من باب العَصْر، وهو الدهر. **الثاني:** من باب العُصارة:ما تحلب من شيء تعصره. **الثالث:** من باب:العَصَر:الملجأ،يقال اعتَصَر بالمكان،إذا التجأ إليه.

قال ابن فارس(395) عصر: العين والصاد والراء أصولٌ ثلاثة صحيح: **فالأول**: دهرٌ وحين؛ **والثاني**: ضغط شيء حتَى يتحلب؛ **والثالث**: تَعَلُقٌ بشيءٍ وأمتساكٌ به. [13]

إن المعنى **الثالث** هو الذي حمله معمر بن المثنى على قوله : عز وجل ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾؛ إلاّ أن ظاهر الآية لا يناسب ذلك، وإنما يناسب ما جاء عن ابن عباس–رضي الله عنهما– في تفسير هذا المعنى بقوله :**"**وفيه يعصرون السمسم دهنا والعنب خمرا والزيتون زيتا " [14] لأنه مناسب لما قبله أي يغاثون بالمطر فينبث النبت ثم يحلب ما يعصر من العُصارة، وعلى هذا المعنى جاءت رواية أخرى عن ابن عباس–رضي الله عنهما– تبين هذه المناسبة بوضوح،فقال : "عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون يقول يصيبهم غيث فيعصرون فيه العنب ويعصرون فيه الزيت ويعصرون من كل الثمرات. [15] ولذا أنكر الطبري على أبي عبيدة فقال "وكان بعض من لا علم له بأقوال السلف من أهل التأويل ممن يفسر القرآن برأيه على **مذهب كلام العرب** يوجه معنى قوله وفيه يعصرون إلى وفيه ينجون من الجدب والقحط بالغيث ويزعم أنه من العصر والعصر التي بمعنى المنجاة .." [16].

قال ابن كثير في الآية أي: يأتيهم الغيث، وهو المطرُ، وتُغل البلاد، ويَعصرُ الناس ما كانوا يعصرون على عادتهم، من زيت ونحوه. [17] ونلاحظ إلى القيد العزيز الذي ذكره الطبري في أبي عبيدة بكونه يفسر القرآن برأيه على مذهب كلام العرب ووصفه بأنه عالم بكلام العرب في مواضع أخرى من كتابه إلاّ أن علمه بالعربية لا يشفع له أن يكون عالماً بكلام الله ولذا قال الطبري في أبي عبيدة " لا علم له بأقوال السلف من أهل التأويل ".وأحسب أننا وضحنا أهمية السلف في التفسير عامة والتفسير اللغوي خاصة، إلاّ أن البعض وقع له الخلط من جهة الألقاب حيث عُرف تخصص أهل اللغة وإطلاقه في فترة أتباع التابعين لانشغالهم بجمع اللغة فراح الكثير يأخذ ويرجح ويستدل ويتعصب من جهة اللغة إلى أهل اللغة في بيان ألفاظ القرآن، حتّى نسيَّ أن السلف من الصحابة والتابعين هم أهل اللغة وعصرهم عصر الاحتجاج وأقوالهم في اللغة حجَّة لمن بعدهم، لكن ثمة إشكال وقع في هذا التصور حصل لبعض أفاضل العلماء من أهل التفسير من جهتين، **الأول**: عدم تصور الأقوال المختلفة الواردة عند السلف، فكأنه عزف عن أقوالهم لظن منه أنها مختلفة اختلاف تضاد .**والجهة الثانية**: عزوف البعض عن تلك الروايات كون أكثر أسانيدها ضعيفة وطبق عليها منهج المحدثين في تعاملهم مع السنّة النبويّة، وأورث هذا الأمر، كلا الفريقين العكوف على أقوال أهل اللغة في التفسير دون طبقة السلف، وسأحاول معالجة الأمر الثاني لأنه أشد.

أولا: قد يرى البعض أن منهج المحدثين في تعاملهم مع الأخبار يخالف منهج المفسرين في إيرادهم الأخبار؛ وهذا الأمر خطأ من وجوه وفيه مغالطة وعدم تصور، لأن منهج المحدثين هو نفسه منهج المفسرين، لكن لما انفرد المحدث بكثرة الانشغال بالحديث النّبوي والذب عليه باستخراج القواعد والأحكام التي تصون مما ليس من كلامه–صلى الله عليه وسلم–،ذهب البعض–وأنا كنت منهم– لتعميم هذا المنهج في الفنون الأخرى لعدم معرفته بالعلة التي من أجلها وضع علماء الحديث هذه القواعد، ثم راحوا بعد ذلك باستنتاج أنه ثمة فرق بين المناهج، وفي نظري كان سبب الخطأ في التصور من جهة؛ وفي عدم معرفة تطبيق القواعد من جهة أخرى، حيث علماء الحديث عايشوا ذلك العلم تطبيقاً وتنظيراً، ففهموا ما لم نفهمه، فزعمنا أن المناهج التطبيقية في رواية الأخبار متباينة بين أهل الفنون؛ أقول: وهذا الكلام حق لكن لوازمه التي فهمناها باطلة، ومن أخطرها ادعاء الفرق بين المناهج وتوهيم الناس الخصومة والتباين بين المناهج؛ وحتى أكون أكثر واقعية وأكثر عمق، سأمثل لهذا الموضوع بالشواهد الفاصلة على ما قلت.

الإمامين الكبيرين المحدثين المفسرين الإمام بن أبي حاتم الرازي والإمام ابن جرير الطبري، خير مثالين لمسألتنا، مع تدعيم ذلك بأقوال كبار علماء الحديث، وهو أن الإمام الطبري رمي بالتناقض في منهجه ففي تفسيره لا يطبق منهج المحدثين بخلاف كتابه تهذيب الآثار فقد يذكر للحديث أكثر من علة، وهذا ليس بتناقض بل هو صنيع أكثر علماء الحديث وقد أشار إليه الإمام الطبري نفسه في مقدمته ولكن للأسف لم يفهمه الكثير، وهذه الإشارة تبين أن علماء الحديث يفرقون في تعاملهم ومنهجهم مع السنة

النبوية وغيرها من الأخبار ولا يكاد يجعلون مرتبة كلامه –صلى الله عليه وسلم– في التَّحري والقبول إلى ما دونه، بل علاوة على ذلك قد يتساهل بعض أهل الحديث في الرواية عنه –صلى الله عليه وسلم– في فضائل الأعمال، كما هو منصوص في بابه، ما لم يتساهلوا فيه في الأحكام، وهذا لعلة وجيهة بسببها يُحدِثُون الفَرقَ في تطبيق قواعدهم الحديثية على الأخبار، ويفرقون فروقاً دقيقة ،وهذا ما وعاه المحدث والمفسر الإمام الطبري حيث قال في مقدمة تفسيره:" فأحقُّ المفسرين بإصابة الحق –في تأويلِ القرآنِ الذي إلى عِلم تَأويله للعباد السبيلُ– أوضحُهم حُجة فيما تأوّل وفسَّر، مما كان تأويله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دون سائر أمته من أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه: **إمَّا من جهة النقل المستفيض،** فيما وُجِد فيه من ذلك عنه النقلُ المستفيض، وإمَّا **من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النَّقلُ المستفيض،** أو من جهة الدلالة المنصوبة على صحته؛ وأصحُّهم برهانًا –فيما ترجَم وبيّن من ذلك– مَا كان مُدركًا علمُه من جهة اللسان: إمّا بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإمّا من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، **كائنًا من كان ذلك المتأوّل والمفسِّر،** بعد أن لا يكون خارجًا تأويلُه وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك، عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخلف من التابعين وعلماء الأمة". اه [18] وهذا الكلام من الإمام الطبري قوي جداً يحتاج إلى بسط كبير ليس هنا محله وحسبنا الإشارة إلى ذلك، حيث رتب الأحقية في التفسير من قبل النبيّ الله صلى الله عليه وسلم ولم ينس قضية الثبوت ومنهج المحدث في تعامله مع السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ، لأن هذا الأمر ديانة وليس اجتهاد فلابد أن نطبق تلك القواعد الصارمة، أما غيره إن تكلم في المعاني فهذا مرده إلى اللغة ولا نحتاج إلى الصرامة ما نحتاجه في إثبات السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ قال–رحمه الله–" **كائنًا من كان ذلك المتأوّل والمفسِّر**" فيدخل في العموم الصحابة والتابعين وأتباعهم، ومن هنا أخطأ البعض في تصوره أن الإمام الطبري تخلى عن منهج التحري الذي يطبقه على السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ؛ وهو لا يعلم أن هذه المرويات في أكثرها، عبارة عن اجتهادات فحسب سواء وافقت الحق أو لا فهي داخلة في اللغة وهم لا يخرجون عن دلالات اللغة العربية لأنهم في عصر الاحتجاج ومن ثمَّ زاد الإمام الطبري قيّدًا عجيباً وفرقاً دقيقاً يدل على تبحره وتعمقه، حينما راح يفرق في عمومه الشامل لغير طبقة السلف، بأنه مشروط بعدم مخالفة طبقة السلف الذي لم يشترط فيها تلك القواعد الصارمة فقال رحمه الله:" **بعد أن لا يكون خارجًا تأويلُه** وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك، عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخلف من التابعين وعلماء الأمة."اه ولم يُشر إلى قضية الثبوت لأنها غير مشروطة في رواية اللغة، على قواعدهم فمن الإجحاف أن نطبق منهج التعامل مع السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ في هذه الأخبار المتعلقة بالسلف، ثم الإجحاف الثاني–الذي كدت أن أقع فيه لولا فضل الله علي– أن نقدم أهل اللغة في بياني الألفاظ المتعلقة بالقرآن الكريم مع احتمال خطئهم كما قررناه سابقاً، وإلى هنا نكاد نحصر القضية في زاوية ضيقة ولا نكاد نخرج إلى باحتمالين: **أحدهما:** أن طبق منهج التّحري على تلك الألفاظ المأخوذة عن أصحاب اللغة، وبنفس المنهج الذي طبقناه على طبقة السلف التي نأخذ عنها التفسير اللغوي، سواء بسواء وبإنصاف من غير إجحاف، وبذلك سنضيّع تراثنا اللغوي والأدبي، ونصبح ننتقد وننفي أكثر مما نفاه طه حسين في الشعر الجاهلي، بل علاوة على ذلك تكون حجتنا في النقد أدل وأقنع ولها ما يبررها.

والاحتمال الثاني: هو قبول رواية اللغة من كلا الفريقين، طبقة السلف وطبقة أهل اللغة، إلاّ أن السلف سيتميزون في تفسيرهم اللغوي بميزات قد أشرنا إلى بعضها فيما سلف، ولعل من أبرزها ذلك النظر في التخصص، بحث السلف كانت نظرتهم إلى القرآن أسبق من نظرتهم إلى اللغة، فاللغة خادمة للقرآن تابعة له ، بخلاف أهل اللغة فنظرتهم إلى اللغة أسبق من نظرتهم إلى القرآن، ولا عيب ولا مغمز في ذلك على أئمتنا في اللغة، بحيث انشغالهم بجمع اللغة تصادف بألفاظ تناولها القرآن، فلعلهم استدللوا عليها بالقرآن، فكان تفسيرًا غير مباشر ولا مقصودًا لبعض ألفاظ القرآن، لكن العيب فينا نحن حينما نجعل الفرع أصلاً، والأصل فرعاً.

وحتى أتمم ما كنت أنافح عنه من أجل السلف، وحتى لا أتهم في فهمي في قضية التصور وفهم تاريخ مناهج العلماء الأفاضل رحمهم الله جميعاً، لا بد من سوق بعض الأدلة ولو على شكل إيحاءات وإشارات.

1-ما كنت ذكرته في منهج الطبري في قضية الإسناد، وفهمه رحمه الله الفرق في رواية الأخبار هو منهج انتهجه في رحلته العلمية، حيث يقول ياقوت الحموي مشيرا إلى هذا المنهج:"... ولم يتعرض لتفسير غير موثوق به، فإنه لم يدخل في كتابه شيئاً عن كتاب محمد بن السائب الكلبي، ولا مقاتل بن سليمان، ولا محمد بن عمر الواقدي لأنهم عنده أظناء والله أعلم. وكان إذا رجع إلى التاريخ والسير وأخبار العرب حكى عن محمد بن السائب الكلبي وعن ابنه هشام وعن محمد بن عمر الواقدي وغيرهم فيما يفتقر إليه ولا يؤخذ إلا عنهم..."[19] فنلاحظ إلى هذا الفرق الذي فهمه ياقوت الحموي عن منهج الطبري، بل أروح إلى أبعد من ذلك إذا قلت لعل الإمام الطبري كان متشدداً في منهج التحري، بدليل ما قاله بعض علماء الجرح والتعديل في بعض من لم يأخذ عنهم الطبري في التفسير إلاّ ناذراً وهما محمد بن السائب الكلبي، و مقاتل بن سليمان حيث ورد عن الأئمة مايلي: أما محمد بن السائب بن بشر بن عمرو الكلبي أبو النضر الكوفي فقد أجمع أكثر علماء الجرح والتعديل على تضعيفه وتكذيبه إلاّ أنّ بعض العلماء نسبه إلى كونه النسابة المفسر بل وصفه بن عدي بقوله: **رضوه في التفسير**.[20] وقال أبو قدامة السرخسى: قال يحيى القطان: تساهلوا في أخذ التفسير عن القوم لا تولعوهم في الحديث.ثم ذكر ليث بن أبى سليم وجويبر، والضحاك، ومحمد بن السائب، وقال: هؤلاء لا يحمد حديثهم، **ويكتب التفسير عنهم**.[21] بل قد وصفه الإمام الذهبي في تاريخه بعدما قال:" وقَدِ اتُّهِمَ بِالأَخَوَيْنِ: الْكَذِبُ وَالرَّفْضُ، وَهُوَ **آيَةٌ فِي التَّفْسِيرِ، وَاسِعُ الْعِلْمِ** عَلَى ضَعْفِهِ. [22] أما مقاتل بن سليمان :قال أبو الحارث الجوزجاني حكي لي عن الشافعي أنه قال الناس كلهم عيال على ثلاثة على مقاتل في التفسير وعلى زهير بن أبي سلمى في الشعر وعلى أبي حنيفة في الكلام وروي عن الربيع بن سليمان قال سمعت الشافعي يقول من أراد التفسير فعليه بمقاتل بن سليمان. [23] ،قال الذهبي: قال أبو داود في مقاتل بن حيان : ليس به بأس. قلت: فأما مقاتل بن سليمان المفسر فكان في هذا الوقت وهو متروك الحديث وقد لطخ بالتجسيم مع أنه كان من أوعية العلم **بحرا في التفسير**. [24] ثم نجد الأمر كذلك عند ابن أبي حاتم الرازي صاحب التفسير والجرح والتعديل فهو يقحم كتابه في التفسير برجالٍ يروي ضعفهم في كتابه الجرح والتعديل، فإذًا علماء الحديث فهموا تلك الفروق فكانت معاملتهم وفق تلك القواعد بحث مثلاً: لو ورد تفسير من النبيّ-صلى الله عليه وسلم-من طريق محمد بن السائب نجد إجماعا من علماء الحديث على تضعيف هذا السند، بخلاف لو كان التفسير عنه قُبل واتصف بتلك الألقاب المذكورة سابقا. إذاً علماء التفسير وعلماء الحديث منهجهم واحد، منهج التفريق في الرواية حسب قدر وأهمية الخبر، فكلما كان للخبر شأن كان التحري فيه ذو أهمية والعكس صحيح، ولعل هذه القاعد، والمتعلقة بالعلة التي دندنت حولها ،كشفها الإمام الشافعي حينما راح يفسر الحديث النبوي والمتعلق بأصول الرواية وهو : "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني لا تكذبوا علي." [25] قال الشافعي رحمه الله:" هذا أشد حديث روى في تخريج الرواية عمن لا يوثق بخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم معلوم منه أنه لا يبيح اختلاق الكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم **فلما فرق بين الحديث عن بني إسرائيل وبين الحديث عنه** صلى الله عليه وسلم لم يحتمل إلا انه أباح الحديث عن بني إسرائيل **عن كل أحد**، وأنه من سمع منهم شيئا **جاز له أن يحدث** به عن كل من سمعه منه **كائنا من كان** وأن يخبر عنهم بما بلغه لأنه والله أعلم **ليس في الحديث عنهم ما يقدح في الشريعة ولا يوجب فيها حكما** وقد كانت فيهم الأعاجيب فهي التي يحدث بها عنهم لا شيء من أمور الديانة وهذا **الوجه المباح عن بني إسرائيل هو المحظور عنه** صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي لأحد أن يحدّث عنه صلى الله عليه وسلم إلا عمن يثق بخبره ويرضى دينه وأمانته **لأنها ديانة**.اهـ [26] وهذا الكشف الذي كشفه الإمام الشافعي حري أن يفتح به باب من العلم، ومن ثم نعرف أن الموجة المتسلطة على إنكار الإسرائيليات وغمز علمائنا القدامى بها، ما هي إلاّ رغوة صبون، ولو فهموا ما فهمه الإمام الشافعي لما أقاموا الدنيا ولم يقعدوها، بل البعض منهم راح يجرح المخبرين بها كوهب بن منبه وكعب الأحبار، بل علاوة على ذلك تحامل البعض على الصحابة بالغفلة حينما أخذوا عنهما، ولو راحوا يستشرحون حديثه في

الباب –صلى الله عليه وسلم– ويبحثون عن العلة؛ لما وقعوا فيما وقعوا فيه، وليس هذا من مجال بحثنا، وإنما أشرنا إلى كلام أعمدة العلم، لأنَّ في زماننا انقلبت فيه موازين العلم، ومن لم تكن له راية فلا يسمع له غاية، وحسبنا اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم.

2- بعد البحث الجاد في هذه القضية، وجدت العلامة الأديب العارف بقراءة وتحليل التاريخ محمود شاكر قد استنتج بعدما استنفد تحقيق تفسير الطبري هذه الرؤية، فقال رحمه الله:"... فاستدلال الطبري بما ينكره المنكرون ، لم يكن إلا استظهارًا للمعاني التي تدل عليها ألفاظ هذا الكتاب الكريم ، كما يستظهر بالشعر على معانيها . فهو إذن استدلال يكاد يكون لغويًّا . ولما لم يكن مستنكرًا أن يستدل بالشعر الذي كذب قائله ، ما صحت لغته؛ فليس بمستنكر أن تساق الآثار التي **لا يرتضيها أهل الحديث** ، والتي لا تقوم بها الحجة في الدين ، **للدلالة على المعنى المفهوم من صريح لفظ القرآن** ، وكيف فهمه الأوائل – سواء كانوا من الصحابة أو من دونهم . وأرجو أن تكون هذه تذكرة تنفع قارئ كتاب الطبري ، إذا ما انتهى إلى شيء مما عده أهل علم الحديث من الغريب والمنكر . ولم يقصر أخي السيد أحمد شاكر في بيان درجة رجال الطبري عند أهل العلم بالرجال ، وفي هذا مقنع لمن أراد أن يعرف علم الأقدمين على وجهه ، والحمد لله أولا وآخرًا".اهـ[27] وقال في موضع أخر قبله حينما دافع عن الطبري في إيراده الإسراءليات وأنّه لم يَجْعلها قطُّ مهيمنةً على كتاب الله الذي لاَ يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه.فقال رحمه الله:"...وأن استدلاله بها كان يقوم مقام الاستدلالِ بالشِّعر القديم، على فهم معنى كلمة، أو للدلالة على سياقِ جملة. وقد علقتُ في هذا الجزء 1: 454 ، 458 وغيرهما من المواضع تعليقًا يبينُ عن نهج للطبري في الاستدلال بهذه الآثار، وتركتُ التعليقَ في أماكنَ كثيرة جدًّا، اعتمادًا على هذا التعليق. ورأيتُ أن أدَعَ ذلك حتى أكتب كتابًا عن "الطبري المفسِّر" بعد الفراغ من طبع هذا التفسير. **لأني رأيتُ هناكَ أشياء كثيرةً، ينبغي بيانُها، عن نهج الطبري في تفسيره. ورأيتني يجدّ لي كُلَّ يوم جديدٌ في معرفة نهجه، كلَّما زدتُ معرفةً بكتابه، وإلفًا لطريقته.** فاسأل الله أن يعنيني أن أفردَ له كتابًا في الكلام عن أسلوبه في التفسير، مع بيان الحجّة في موضع موضعٍ، على ما تبيّن لي من أسلوبه فيه. ورحمَ الله أبا جعفر .[28] قلت ورحم الله محمود شاكر وودنا لو ألف هذا الكتاب عن نهج الطبري وهو مشكور على ما قدمه للأمة الإسلامية.

3- ومع هذا النهج الذي اتخذه الإمام الطبري في تفسيره في عدم التكلم في الإسناد وبيان درجته إلاّ في النذر اليسير، وفي هذا النذر اليسير لا يكاد يكون بيانه مفصلاً، بل في الغالب نجده كلاما عاما، ولعل –والله أعلم– يعود سبب ذلك إلى ما ذكره **في مقدمة تفسيره بقوله:" قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ قال: ثلاثون ألف ورقة. فقالوا: هذا مما يفني الأعمار قبل تمامه، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة** .[29] وعلق محمود شاكر على هذا الكلام بقوله :"فكان هذا الاختصار سببًا في تركه البيانَ عمّا نجتهد نحنُ في بيانه عند كل آية. وهذا الاختصارُ بيّنٌ جدًّا لمن يتتبّع هذا التفسيرَ من أولِه إلى آخره".[30]

الخاتمة:

إن هذا البحث يكشف لنا عن بعض القضايا المهمة والمتداخلة في فنون العلم، بحيث لا يكشف عنها إلاّ بحسن التصور والنظر إلى اعتبارات كل فن وكل قول، ومن بين هذه القضايا إشكالية السند في إثبات معاني الألفاظ الواردة عند السلف في تفسير كتاب الله، حيث جمع حل هذا الإشكال، مجموعة من القضايا المتعلقة بالإسناد والتفسير واللغة ولعل القارئ يلمس قضية التصور وتصحيح بعض المفاهيم، والتي تزيل كثيرا من الإشكالات وخاصة عندما نكون تحت إشكالية تعتريها وتتجاذبها فنون من العلم المختلفة، ولا ندّعي الكمال فيما ذكرنا ه، وحسبنا أننا فتحنا نافذة للبحث الجاد والمناقشة العلمية الهادفة، من أجل إثراء البحث ونمائه، والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

(1) **معجم مقاييس اللغة لابن فارس (4/ 504)**
(2) **أصول في التفسير (ص:25).**
(3) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – دار الكتب العلمية (1/ 49).**
(4) **العلامة، أبو الحسن، علي بن عيسى الرماني النحوي المعتزلي، أخذ عن: الزجاج، وابن دريد، وطائفة، سير أعلام النبلاء،ج 16 ص 533.**
(5) **أبو الحسن علي بن عيسى الرمّاني(384)، الألفاظ المترادفة متقاربة المعنى،علق عليه: د فتح الله صالح علي المصري، ط : دار الوفاء، ط : الأولى: 1407هـ-1987م.**
(6) **ابن تيمية، مجموع الفتاوي ، ج13ص183.**
(7) **صحيح البخاري – مكنز (6/ 256، بترقيم الشاملة آليا).**
(8) **الموافقات، للشاطبي، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد (2:56).**
(9) **تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر (ص:86)**
(10) **تهذيب اللغة (ج5الجزء 9ص39).**
(11) **تمام البيت هو: صادِياً يَسْتَغِيثُ غَيْرَ مُغَاثٍ ولقَدْ كَانَ عُصْرَةَ المَنْجُودِ ؛ والبيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في دوانه ، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج2ص445.**
(12) **مجاز القرآن،ج 1 ص 313.**
(13) **معجم مقاييس اللغة، ج2 ص277/279.**
(14) **تفسير الطبري،ج 16 ص 129.**
(15) **نفس المصدر .**
(16) **نفس المصدر ،ج 16ص 131.**
(17) **تفسير ابن كثير،ج 4 ص 393.**
(18) **تفسير الطبري (1/ 92)**
(19) **معجم الأدباء (2/ 368).**
(20) **لسان الميزان (7/ 359) ميزان الاعتدال (3/ 558).**
(21) **ميزان الاعتدال (1/ 427) تهذيب التهذيب (2/ 107).**
(22) **تاريخ الإسلام ت بشار (3/ 960)**
(23) **تهذيب الكمال (28/ 436).**
(24) **تذكرة الحفاظ وذيوله (1/ 131).**
(25) **رواه بهذا اللفظ ابن حبان في صحيحه– ث (14/ 147) و قال شعيب الأرنؤوط : إسناده حسن وفي الباب أصح منه كما في صحيح البخاري برقم: 3461 . « بَلِّغُوا عَنِّى وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِى إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ».**
(26) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (1/ 42).**
(27) **تفسير الطبري (1/ 453).**
(28) **تفسير الطبري (1/ 17).**
(29) **معجم الأدباء (2/ 362، بترقيم الشاملة آليا).**
(30) **تفسير الطبري (1/ 17).**